

Distr.: Limited
15 June 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ٦٣ (أ) من جدول الأعمال
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

الجزائر*: مشروع قرار

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ المتعلق بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وإلى قرارها ٢٣٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٥٤/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٢٢/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٢٩/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٧٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٦٧/٦٣ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ و ٢٥٨/٦٤ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠ و ٢٨٤/٦٥ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ المعنونة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.



الرجاء إعادة استعمال الورق

030712 020712 12-37683 (A)



وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)، بما في ذلك الإقرار بضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

وإذ تشير إلى الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨^(٢)،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية^(٣)، بما في ذلك التسليم بضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لأفريقيا، وبخاصة للبلدان التي حادت أكثر من غيرها عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تضع في اعتبارها أن البلدان الأفريقية مسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا مغالاة في التأكيد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإذ تضع في اعتبارها أيضا ضرورة دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها تلك البلدان بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، وإذ تشير، في هذا الصدد، إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة^(٤)،

وإذ تشدد على أن تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لنمو أفريقيا وتنميتها أمر مهم لتحقيق تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة^(٥)،

وإذ تؤكد ضرورة أن يفى المجتمع الدولي بجميع التزاماته فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا،

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) انظر القرار ١/٦٣.

(٣) انظر القرار ١/٦٥.

(٤) انظر: تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتريري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) A/57/304، المرفق.

- ١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام الموحد التاسع^(٦)؛
- ٢ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن آلية استعراض تنفيذ الالتزامات المعقودة فيما يتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية^(٧)؛
- ٣ - **تعيد تأكيد دعمها الكامل** لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٥)؛
- ٤ - **تعيد تأكيد التزامها** بالتنفيذ الكامل للإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية^(٢)، حسبما جرى تأكيده في إعلان الدوحة المتعلق بتمويل التنمية الذي اعتمد بوصفه الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء موننتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨^(٨)؛
- ٥ - **تقر** بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة وبال دعم الذي تحظى به على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع التسليم بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في مجال تنفيذها؛
- ٦ - **تحيط علما** بالإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): تكثيف جهودنا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١^(٩)، وتحيط علما بإعلان مؤتمر القمة الأفريقي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، الذي عُقد في أبوجا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١؛
- ٧ - **تقرّ** بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية تشكل أخطارا جسيمة على العالم بأسره، وبالأخص على القارة الأفريقية، وتحديات خطيرة تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ٨ - **تعيد تأكيد العزم** على تقديم المساعدة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وتوفير الرعاية والعلاج للمصابين بغرض كفالة حلو

(٦) A/66/202.

(٧) A/65/165.

(٨) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٩) القرار ٢٧٧/٦٥، المرفق.

أفريقيا من تلك الأمراض، عن طريق تلبية احتياجات الجميع، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والشباب، والحاجة الملحة لإحداث زيادة كبيرة في حجم الجهود الرامية إلى تحقيق هدف توفير برامج الوقاية الشاملة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعلاج والرعاية والدعم للجميع في البلدان الأفريقية، والعزم على التعجيل بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق الحصول على الأدوية الجيدة بسعر معقول في أفريقيا، بما فيها العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، من خلال تشجيع شركات المستحضرات الصيدلانية على إتاحة العقاقير وتكثيف تلك الجهود، والعزم على ضمان تعزيز الشراكة على الصعيد العالمي وزيادة المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، في شكل منح حيثما أمكن ذلك، من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغير ذلك من الأمراض المعدية في أفريقيا عن طريق تعزيز النظم الصحية؛

٩ - **تحيط علماً** بمذكرة التفاهم التي وقّعت مؤخراً بين الشراكة الجديدة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بشأن التعاون الاستراتيجي لتعزيز الإجراءات المستدامة للتصدّي لمسائل فيروس نقص المناعة البشرية والصحة والتنمية في جميع أنحاء القارة الأفريقية؛

١٠ - **تدعو** الشركاء في التنمية إلى مواصلة مساعدة البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تعزيز النظم الصحية الوطنية، بما يشمل العاملين الصحيين المهرة، والمعلومات والبيانات الصحية التي يعوّل عليها، والهياكل الأساسية البحثية، والقدرات المخترية، وإلى توسيع نطاق نظم المراقبة في القطاع الصحي، بما في ذلك دعم الجهود المبذولة لمنع واثّقاء ومكافحة حالات تفشي الأمراض، بما فيها الأمراض الاستوائية المهملة، وتكرّر في هذا السياق دعمها لإعلان وخطة كمبالا للتحرك العالمي^(١٠) ومؤتمرات متابعتها للتصدّي للأزمة الخطيرة المتمثلة في أزمة القوى العاملة في المجال الصحي في أفريقيا؛

١١ - **تؤكّد** أهمية تحسين صحة الأم والطفل، وترحب في هذا الصدد بإعلان مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعني بصحة الأمهات والرضع والأطفال والتنمية، الذي عقد في كمبالا في الفترة من ١٩ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، وتعترف بحملة التعجيل بخفض الوفيات النفاسية في أفريقيا؛

١٢ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء التأثيرات السلبية التي لا تزال قائمة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتقلب أسعار الطاقة والمواد الغذائية والشواغل المستمرة بشأن الأمن

(١٠) انظر منظمة الصحة العالمية، إعلان وخطة كمبالا للتحرك العالمي (جنيف، ٢٠٠٨).

الغذائي، وإزاء التحديات المتزايدة المتمثلة في تغير المناخ والجفاف وتدهور التربة والتصحر ونقص التنوع البيولوجي والتحديات الخطيرة التي تشكلها هذه التأثيرات في مجال مكافحة الفقر والجوع، مما من شأنه أن يطرح المزيد من التحديات الخطيرة التي تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في أفريقيا؛

١٣ - **تعرب عن شديد القلق** لأن أفريقيا من المناطق الأشد تضرراً من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتقر بأنه على الرغم من عودة النمو العالمي، لا بد من مواصلة الإنعاش الذي لا يزال هشاً ومتفاوتاً، ولذلك تعيد تأكيد ضرورة مواصلة دعم الاحتياجات الخاصة لأفريقيا واتخاذ إجراءات لتخفيف الآثار المتعددة الأبعاد للأزمة في القارة؛

١٤ - **تلاحظ** أن النمو الاقتصادي السريع في بعض البلدان النامية كان له أثر إيجابي على جهود القارة الأفريقية الرامية إلى إعادة إطلاق عجلة النمو على الرغم من أن تلك البلدان النامية ما زالت تواجه تحديات إنمائية؛

١٥ - **تعرب عن القلق** لأن أفريقيا، مقارنة بغيرها، حصة ضئيلة في التجارة الدولية تبلغ حوالي ٣ في المائة؛ وتعرب عن القلق أيضاً لأنه على الرغم من زيادة الحجم الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا وزيادة نصيبها منها، من المرجح ألا تزيد هذه المساعدة أكثر من ١ في المائة في العام بالقيمة الحقيقية، مقارنة بمعدل نمو نسبته ١٣ في المائة على مدى السنوات الثلاث الماضية، وتعرب عن القلق كذلك لتزايد عبء الدين على بعض البلدان الأفريقية وارتفاع معدلات البطالة ونقص تدفقات رؤوس الأموال إلى القارة نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مما يؤثر سلباً في المكاسب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حققتها أفريقيا بصعوبة في السنوات الأخيرة؛

١٦ - **تلاحظ** أن الاستثمار المباشر الأجنبي يشكل مصدراً رئيسياً لتمويل التنمية، وهيب، في هذا الصدد، بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي وتيسيره بعدة طرق، من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية؛

١٧ - **تهيب** بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تواصل ما تبذله من جهود لتهيئة بيئة داخلية مؤاتية لاجتذاب الاستثمارات بعدة طرق، من بينها تهيئة الظروف لإفساح المجال للاستثمار على نحو يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ به وتنفذ فيه التعاقدات بصورة سليمة وتحترم فيه حقوق الملكية؛

١٨ - **تعيد تأكيد** ضرورة تعزيز دور البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية، ومشاركتها في عملية اتخاذ القرارات وتحديد المعايير الاقتصادية الدولية، وتلاحظ الخطوات التي اتخذت مؤخرا في هذا الصدد، وتشدد، في هذا السياق، على ضرورة تفادي زيادة تهميش القارة الأفريقية؛

أولا

الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

١٩ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها لدى تنفيذ الشراكة الجديدة في مجال ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تواصل جهودها في هذا الصدد، بمشاركة من الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، عن طريق إنشاء وتعزيز مؤسسات الحكم وهيئة بيئية مؤاتية لإشراك القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في عملية تنفيذ الشراكة الجديدة، ولإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنى التحتية، ولاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي بغرض تحقيق التنمية في المنطقة؛

٢٠ - **ترحب أيضا** بالتعاون بين منتدى القطاع الخاص الأفريقي والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وتشجع على تعزيز هذه الشراكة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي دعما لتنمية القطاع الخاص الأفريقي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما يتمشى والقرارات التنفيذية التي يتخذها الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد؛

٢١ - **ترحب كذلك** بدمج الشراكة الجديدة بالكامل في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته وإنشاء وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة كهيئة تقنية من هيئات الاتحاد الأفريقي، و**تقرر** في هذا الصدد بضرورة أن تواصل البلدان الأفريقية، وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية لكل منها، تنسيق الدعم الخارجي بجميع أشكاله بغية إدماج هذه المساعدة بفعالية في العمليات التي تضطلع بها من أجل التنمية؛

٢٢ - **تلاحظ مع التقدير** الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التكامل الاقتصادي والجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في سبيل أعمال الأحكام الواردة في قرارات الجمعية العامة ٢١٣/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٩٦/٦١ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ٣١٠/٦٣ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتؤكد الدور الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في دعم الاتحاد الأفريقي في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي مجالي السلام والأمن؛

٢٣ - تقر بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة، وتشجع، في هذا الصدد، البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي على أن تقدم للجماعات الاقتصادية الإقليمية الدعم اللازم لتعزيز قدرتها؛

٢٤ - ترحب بالقرار الذي اتخذته رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة عشرة بتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية^(١١) والتي تؤدي دورا هاما في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، وهيب بمنظومة الأمم المتحدة وشركائها في التنمية دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في سبيل تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية؛

٢٥ - ترحب أيضا بالتقدم الجدير بالثناء المحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبخاصة إنجاز عملية استعراض الأقران في أربعة عشر بلدا، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية التي تسفر عنها عمليات الاستعراض تلك، وتحث، في هذا الصدد، الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى العملية التي تضطلع بها الآلية على أن تنظر في الانضمام إليها وأن تعزز العملية التي تضطلع بها الآلية توخيا للكفاءة في أدواتها؛

٢٦ - ترحب بالجهود المتواصلة والمتزايدة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة في تنفيذ الشراكة الجديدة، وتعرب عن تقديرها لتلك الجهود؛

٢٧ - ترحب بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المبرمة في ريو دي جانيرو بالبرازيل في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والمعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(١٢) بوصفها إسهاما مهما في العمل مستقبلا على تحقيق الأهداف الإنمائية لأفريقيا؛

٢٨ - تشجع البلدان الأفريقية على التعجيل بتحقيق هدف الأمن الغذائي في أفريقيا، وترحب بالالتزام الذي تعهد به القادة الأفارقة بزيادة حصة النفقات المخصصة للزراعة والتنمية الريفية في ميزانياتهم وضمان أسلوب أفضل في الإدارة بحيث تتحقق الفعالية في إدارة الموارد المخصصة، وتعيد، في هذا الصدد، تأكيد دعمها لأموال شتى، من بينها البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا والنتائج التي تم التوصل إليها في اجتماع ما بعد أبوجا الذي عقدته اللجنة التقنية الدولية التابعة لمؤتمر القمة المعني بالأمن الغذائي الذي عقد في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠٠٧؛

(١١) متاح على الموقع www.africa-union.org.

(١٢) A/CONF.216/L.1.

٢٩ - تشجع أيضا البلدان الأفريقية على تعزيز الهياكل الأساسية المحلية وهياكل النقل الأساسية وتوسيع نطاقها وعلى مواصلة تبادل أفضل الممارسات بهدف تعزيز التكامل الإقليمي، وتلاحظ مع التقدير في هذا الصدد ما تضطلع به اللجنة الفرعية الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بمبادرة الرؤساء لدعم الهياكل الأساسية من عمل من أجل مواصلة تعزيز إنشاء الهياكل الأساسية في القارة الأفريقية بالتعاون مع المعنيين من الشركاء في التنمية؛

٣٠ - تشجع البلدان الأفريقية على وضع استراتيجية منسقة وشاملة للاتصال والتوعية على نطاق القارة من أجل مواصلة تعزيز الوعي العام بأهداف الشراكة الجديدة وغاياتها؛

ثانيا

استجابة المجتمع الدولي

٣١ - ترحب بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع المعنيين بالشراكة الجديدة؛

٣٢ - ترحب أيضا بشتى المبادرات المهمة التي قامت بها البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية، وغيرها من المبادرات، وتشدد على أهمية التنسيق بين تلك المبادرات بشأن أفريقيا وضرورة تنفيذها على نحو فعال؛ وتقرّ في هذا الصدد بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دعم الجهود الإنمائية لأفريقيا، بما في ذلك تنفيذ الشراكة الجديدة، مع الأخذ في الاعتبار أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له؛

٣٣ - تحث على مواصلة دعم التدابير الرامية إلى مواجهة التحديات المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق ودعم القطاع الخاص والمشاريع الحرة والوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا وفقا لشروط متفق عليها؛

٣٤ - تعرب عن بالغ قلقها إزاء الآثار السلبية للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف في القارة الأفريقية، وبالأخصّ إزاء الوضع الحرج في منطقة الساحل والقرن الأفريقي التي تشهد واحدة من أسوأ موجات الجفاف في التاريخ، وتشدد على ضرورة اتخاذ تدابير على المدى القصير والمتوسط والطويل وإلى التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبشكل خاص في أفريقيا^(١٣). بما في ذلك خططها وإطار عملها الاستراتيجيان للسنوات العشر (٢٠٠٨-٢٠١٨)^(١٤) لمعالجة الحالة؛

٣٥ - **تقرر** بأن أفريقيا التي تسهم بأقل قدر في تغير المناخ هي من أشد المناطق ضعفا وأكثرها تعرضا لتأثيراته الضارة، وهيب، في هذا الصدد، بالمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، مواصلة دعم أفريقيا في الجهود التي تبذلها من أجل التكيف وتحقيق التنمية المستدامة، بوسائل تشمل نقل التكنولوجيا ونشرها وبناء القدرات وتوفير موارد جديدة كافية ويمكن التنبؤ بها وفقا للالتزامات القائمة؛

٣٦ - **تكرر تأكيد** أهمية الدور الذي تؤديه التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي المطرد والمنصف والشامل للجميع، وكمحرك للتنمية المستدامة، وبالأخص مساهمتها في خلق فرص العمل في ظل المعدلات المرتفعة لبطالة الشباب في أفريقيا، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتشدد على ضرورة مقاومة الاتجاهات الحمائية وتصحيح أي تدابير مخلة بالتجارة اتخذت بالفعل وتتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية في الوقت الذي تسلم فيه بحق البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاستفادة بالكامل من كل ما لديها من مرونة. بما يتوافق مع تعهداتها والتزاماتها بوصفها أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وتقرر بأن الاحتتام المبكر والناجح لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنتائج متوازنة وطموحة وشاملة تركز على التنمية سيوفر زخما تشتد حاجة التجارة الدولية إليه وسيسهم في النمو والتنمية الاقتصاديين؛

٣٧ - **تكرر أيضا تأكيد** ضرورة أن تواصل جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بذل الجهود لزيادة اتساق سياساتها التجارية إزاء البلدان الأفريقية، وتسلم بأهمية الجهود الرامية إلى دمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري الدولي وبناء قدرتها على المنافسة من خلال مبادرات مثل مبادرة المعونة لصالح التجارة والقيام، بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، بتقديم المساعدة لمواجهة تحديات التكيف المرتبطة بتحرير التجارة؛

٣٨ - **تخطط علما** بإجراء الاستعراض العالمي الثالث المعني بالمعونة لصالح التجارة، في جنيف في ١٨ و ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، بهدف استعراض ما أُحرز من تقدم وتحديد

(١٣) UN Treaty Series, Vol. 1954, No. 33480.

(١٤) A/C.2/62/7، المرفق، المقرر ٣/م-٨.

ما يلزم من تدابير إضافية لدعم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في بناء قدراتها على التوريد والتصدير، وتؤكد ضرورة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمعونة لصالح التجارة؛

٣٩ - تدعو إلى إيجاد حلّ شامل ومستدام لمشاكل الديون الخارجية المستحقة على البلدان الأفريقية، وتقرّ بما تؤدّيه، على أساس كل حالة على حدة، تدابير تخفيف أعباء الديون، بما في ذلك إلغاؤها أو إعادة جدولتها حسب الاقتضاء، والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإجراءات إعادة هيكلة الديون، كأدوات لمنع وإدارة أزمات الديون، من دور مهم في التخفيف من تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على البلدان النامية؛

٤٠ - ترحب بالجهود التي تبذلها بعض البلدان المتقدمة النمو والتي هي في سبيلها إلى الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٤١ - تعرب عن بالغ قلقها لعدم الوفاء التام بالالتزام بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، على نحو ما أعلنته مجموعة البلدان الثمانية في مؤتمر القمة الذي عقدته في غلينيغلز في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وفي هذا الصدد، تؤكد ضرورة إحراز تقدم سريع للوفاء بالالتزامات الكبيرة التي تم التعهد بها في غلينيغلز وغيرها من الالتزامات التي تعهدت بها الجهات المانحة بزيادة المعونة بوسائل عدة؛

٤٢ - تبرز الأهمية البالغة للوفاء بجميع الالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها كثير من البلدان المتقدمة النمو بأن يحقق، بحلول عام ٢٠١٥، الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، والهدف المتمثل في تخصيص ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية على القيام بذلك؛

٤٣ - ترى أن الآليات الابتكارية لتمويل يمكن أن تسهم إسهاماً إيجابياً في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي، وأن هذا التمويل ينبغي أن يكون مكمّلاً للمصادر التقليدية لتمويل، لا بديلاً عنها، وتؤكد أهمية رفع مستوى المبادرات القائمة ووضع آليات جديدة، حسب الاقتضاء، مع إبرازها التقدم الكبير المحرز حتى الآن في مجال المصادر المبتكرة لتمويل التنمية؛

٤٤ - ترحب بالجهود المتزايدة المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها في التنمية؛ وتقرّ بأهمية منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وتشير إلى المبادرات الأخرى كالمندوبات الرفيعة المستوى المعنية

بفعالية المعونة، التي تمخّضت عن جملة نواتج منها إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكر^(١٥) وشراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال^(١٦) التي تقدم إسهامات مهمة في جهود البلدان التي التزمت بها، وذلك بوسائل منها اعتماد المبادئ الأساسية المتمثلة في السيطرة الوطنية والتواؤم والتنسيق والإدارة القائمة على النتائج، وتضع في اعتبارها أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن فعالية المساعدة، وأنه لا بد من المراعاة التامة للأوضاع الخاصة بكل بلد على حدة؛

٤٥ - تقر بضرورة أن يركز المجتمع الدولي جهوده على نحو أكثر تحديدا على دعم البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وتحيط علما، في هذا الصدد، بإعلان مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي^(١٧)؛

٤٦ - تدعو جميع شركاء أفريقيا في التنمية، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى دعم البلدان الأفريقية في تعزيز ودعم استقرار الاقتصاد الكلي، ومساعدة البلدان الأفريقية على اجتذاب الاستثمارات وتشجيع السياسات المفضية إلى اجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي، مثلا بتشجيع التدفقات المالية الخاصة، وتعزيز الاستثمار الذي تقوم به القطاعات الخاصة في أفريقيا، وتشجيع وتيسير نقل التكنولوجيا التي تحتاجها البلدان الأفريقية بشروط ميسرة، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، حسبما يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل، والمساعدة على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة، بما يتسق مع أولويات وأهداف تلك الشراكة والنهوض بتنمية أفريقيا على جميع الصعد؛

٤٧ - تؤكّد أن منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وتوطيد السلام بعد انتهاء النزاع مسائل لا غنى عنها لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة، وترحب، في هذا الصدد، بتعاون الأمم المتحدة والشركاء في التنمية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية ودعمهم لها في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٤٨ - ترحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في مساعدة البلدان الأفريقية التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وبالأخص البلدان الأفريقية الستة التي أنشأت اللجنة تشكيلات قطرية خاصة بها؛

(١٥) A/63/539، المرفق.

(١٦) متاح على الموقع www.aideffectiveness.org/busanhf4/images/stories/hlf4/OUTCOME_DOCUMENT_-_FINAL_EN.pdf

(١٧) انظر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة 2/2009/WSFS.

٤٩ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في وضع المشاريع والبرامج ضمن نطاق أولويات الشراكة الجديدة، وأن تشدد بقدر أكبر على رصد مدى فعالية ما تقوم به من أنشطة دعماً للشراكة الجديدة وتقييم تلك الفعالية وتوسيع نطاقها؛

٥٠ - **تدعو** الأمين العام إلى أن يبحث جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في مجال تنفيذ مبادرات سريعة الأثر، بطرق منها مشروع قرى الألفية، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره تقييماً لتلك المبادرات السريعة الأثر؛

٥١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعماً للشراكة الجديدة، في ضوء المجموعات المتفق عليها لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا^(١٨)، وتهيب، في هذا الصدد، بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها المعيارية والتنفيذية؛

٥٢ - **تعيد تأكيد** التزام جميع الدول بإنشاء آلية رصد لمتابعة جميع الالتزامات المتصلة بالتنمية في أفريقيا، على النحو الوارد في الفقرة ٣٩ من الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية^(٢)، وتطلب، في هذا الصدد، إلى رئيس الجمعية العامة أن يواصل المشاورات غير الرسمية التي تجري بقيادة الدول الأعضاء وبمشاركة الجهات المعنية بشأن آلية الرصد وطابعها ونطاقها وأولوياتها والترتيبات المؤسسية اللازمة لها في ضوء الآليات القائمة والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام^(٦)، لكي يتسنى بدء تشغيلها بحلول نهاية الدورة السادسة والستين للجمعية العامة؛

٥٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا بغرض تمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية، بما في ذلك رصد التقدم المحرز فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتقديم تقارير عنه؛

٥٤ - **تطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريراً شاملاً عن تنفيذ هذا القرار، في ضوء الملاحظات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى في الشراكة الجديدة.

(١٨) تشمل المجموعات التسع ما يلي: تطوير الهياكل الأساسية؛ والبيئة والسكان والتوسع الحضري؛ والتنمية الاجتماعية والبشرية؛ والعلوم والتكنولوجيا؛ وأنشطة الدعوة والاتصالات؛ والحوكمة؛ والسلام والأمن؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والصناعة والتجارة والنفاذ إلى الأسواق.